

إيران : الجهات تثير القلق إزاء استخدام عقوبة الإعدام

أعربت منظمة العفو الدولية اليوم عن قلقها البالغ إزاء معدل الإعدامات في إيران وقالت إنها تخشى على حياة عدد من السجناء السياسيين الذين ورد أن بعضهم ينتظر تنفيذ الإعدام فيه منذ عدة سنوات. كما تشعر المنظمة بالسخط إزاء استمرار إيران في إصدار أحكام الإعدام على المذنبين الأطفال في انتهاك للواجبات الدولية المترتبة عليها على صعيد حقوق الإنسان.

وتستمر عمليات الإعدام في إيران بمعدل يثير الذعر. وقد سجلت منظمة العفو الدولية 94 عملية إعدام في العام 2006(؟)، رغم أن الرقم الحقيقي يحتمل أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وحتى الآن سجلت في العام 2006 ما لا يقل عن 28 عملية إعدام. وقد حُكم على معظم الضحايا بسبب جرائم مثل القتل، لكن أحد الذين أُعدموا مؤخراً كان سجيناً سياسياً هو حجة زماي، العضو في منظمة مجاهدي الشعب الإيرانية الذي أُعيد قسراً من تركيا إلى إيران في العام 2003 وحُكم عليه بالإعدام في العام 2004 عقب إدانته بالمشاركة في انفجار وقع في طهران العام 1988 وأودى بحياة ثلاثة أشخاص (انظر التحركين العاجلين رقم الوثيقة : EUR 44/025/2003، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 ورقم الوثيقة : MDE 13/032/2004). وقد اقتيد من زنزانه في سجن جوهر دشت وأُعدم في 7 فبراير/شباط 2006، رغم أن المسؤولين الإيرانيين لم يؤكدوا إعدامه رسمياً إلا في 21 فبراير/شباط.

وأثار إعدام حجة زماي مخاوف من إمكانية تعرض السجناء السياسيين الآخرين لإعدام وشيك. ووفقاً لأبناء غير مؤكدة يجري تداولها منذ مطلع فبراير/شباط، أبلغ مسؤولو السجن عدداً من السجناء السياسيين وسواهم من السجناء الذين صدرت عليهم أحكام بالإعدام أنهم سيُعدمون إذا أُحيل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي بسبب استئناف برنامجها النووي (الذي تزعم إيران أنه مخصص فقط للإنتاج السلمي للطاقة النووية). ويقال إن هؤلاء يضمنون عدداً آخر من أعضاء منظمة مجاهدي الشعب الإيرانية، وهي تنظيم غير قانوني في إيران. وكان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، الذي تنتمي منظمة مجاهدي الشعب الإيرانية إلى عضويته، مصدر الأدلة التي كشفت للعالم الخارجي في العام 2002 عن البرنامج النووي الإيراني.

ومن جملة الذين يُخشى تعرضهم للإعدام سعيد منصورى (انظر التحرك العاجل رقم الوثيقة : MDE 13/018/2002)، وهو عضو في منظمة مجاهدي الشعب الإيرانية محتجز في الحبس الانفرادي في القسم 209 بسجن إيفين منذ أواخر العام 2004؛ وخالد حرداني وفرهانغ بور منصورى وشاهرام بور منصورى (انظر التحرك العاجل : MDE 13/003/2005)، وقد شارك الثلاثة جميعهم في خطف طائرة في العام 2001 عندما لم يكن شاهرام بور منصورى قد تجاوز سن السابعة عشرة؛ وغلان حسين كلبى وولي الله فايز مهدوي، وكلاهما عضوان في منظمة مجاهدي الشعب الإيرانية وعلي رضا كرامى خير آبادي.

كذلك تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً تفيد أن ما لا يقل عن إيرانيين اثنين من أصل عربي ربما يواجهان الإعدام الوشيك. فقد كان إقليم خوزستان محور اضطرابات واسعة النطاق منذ 15 إبريل/نيسان 2005 (لمزيد من المعلومات حول الاضطرابات التي يشهدها إقليم خوزستان انظر إيران : الحكومة الجديدة تتفاحس عن معالجة الأوضاع الفظيعة لحقوق الإنسان رقم الوثيقة : MDE 13/010/2006). وبحسب ما ورد تم إعدام محمد علي سوارى ومهدي نواصرى، اللذين يقال إن كليهما في مطلع العشرينيات. وبحسب ما ورد قبض على محمد علي سوارى في أعقاب مظاهرات اندلعت في مدينة الأهواز في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وكما ورد قبض على مهدي نواصرى في أكتوبر/تشرين الأول 2005، بعد أن كان قد اعتقل سابقاً في إبريل/نيسان 2005 وأطلق سراحه فيما بعد.

وفي 14 فبراير/شباط 2006، أبلغ جمال كرىمى - راد، وزير العدل والناطق باسم القضاء، وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أن سبعة من أصل 45 شخصاً قبض عليهم بشأن الانفجارات التي وقعت في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2005 أُدينوا بتهمة تتضمن "معاداة الله والفساد في الأرض والقتل" وأنه سيتم قريباً بالنطق بالأحكام المتعلقة بهم. وعقوبة معاداة الله والفساد في الأرض يمكن أن تكون الإعدام أو البتر من خلاف أو الصلب لمدة ثلاثة أيام أو النفي. وفي 20 فبراير/شباط 2006 ورد أن النائب العام غربان - علي دورى نجف آبادى قال إن "بعض المدانين في هذه القضية صدرت عليهم أحكام بالإعدام، من ضمنهم المتهمان الرئيسيان، اللذان ثبت ضلوعهما في أحداث الأهواز الأخيرة ومن المؤكد صدور حكم بالإعدام عليهما". وفي 21 فبراير/شباط وفي بيان أدلى به لوكالة إيرنا تعليقاً على هذا النبأ، صرح جمال كرىمى - راد أن اثنين فقط حكم عليهما بالإعدام وأن هذين الحكمين قيد المراجعة من جانب المحكمة العليا. ولاحظ بأن "الجرائم التي ارتكبتها المدانون السبعة جميعهم لا تستدعي صدور حكم بالإعدام". وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون محمد علي سوارى ومهدي نواصرى هما الشخصين المشار إليهما وربما يكونان معرضين للإعدام الوشيك.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالسخط إزاء إصدار إيران حكماً بالإعدام على مذنب طفل آخر. فوفقاً للأنباء التي تناقلتها وكالتا أنباء إيرانيتان هما فارس وجمعية مراسلي الطلبة الإيرانيين، حُكم على شاب عمره 18 عاماً لم يُعرف إلا باسم محمد، بالإعدام من جانب الشعبة 71 في محكمة طهران الجنائية بسبب جريمة قتل ارتكبت في أغسطس/آب 2003 عندما كان لا يتجاوز عمره 16 عاماً. ووفقاً لهذه الأنباء، كان قد حوكم أمام محكمة الأطفال وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ودفع دية القتل. بيد أن عائلة الضحية كما ورد اشتمت من أن الحكم لم يكن قاسياً بما فيه الكفاية، وقررت المحكمة العليا أنه نظراً لبلوغ محمد الآن سن 18، فيمكن محاكمته في المحكمة الجنائية الأمر الذي أدى إلى صدور حكم بالإعدام عليه. ويجب أن توافق المحكمة العليا على حكم الإعدام قبل أن يُصار إلى تنفيذه.

وبوصف إيران دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، تعهدت بعدم إعدام أي شخص على جرم ارتكبه عندما كان دون سن 18 عاماً. ومع ذلك، سجلت منظمة العفو الدولية 18 عملية إعدام لمذنبين أطفال في إيران منذ العام 1990. وفي العام 2005 وحده، سُجِّل إعدام ثمانية مذنبين أطفال على الأقل.

وتقر منظمة العفو الدولية بحقوق الحكومات ومسؤولياتها في تقديم المتهمين بارتكاب جرائم جنائية معروفة إلى العدالة، لكن المنظمة تعارض دون قيد أو شرط استخدام عقوبة الإعدام باعتبارها ذروة الانتهاك للحق في الحياة. لذا تحت السلطات الإيرانية على فرض وقف فوري على استخدام عقوبة الإعدام والتقيد بالواجبات الدولية المرتبة عليها في عدم إعدام أي شخص بسبب جرم ارتكبه عندما كان طفلاً.